

# أزمة رواتب الأساتذة المتدنية تتفجر في الجامعات الحكومية المصرية



الأربعاء 17 يونيو 2026 11:30 م

بينت شكاوى متصاعدة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، استمرار تدني الرواتب والمستحقات المالية داخل منظومة التعليم العالي في مصر، وسط تأكيدات بأن هيكل الأجور لم يشهد تحديثًا حقيقياً يتناسب مع معدلات التضخم في القاهرة والمحافظات، ما أدى إلى حالة استياء واسعة بين الأكاديميين

وتأتي هذه الأزمة في سياق اقتصادي عام يتسم بارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القوة الشرائية، ما يضع أعضاء هيئة التدريس أمام فجوة متزايدة بين مسؤولياتهم العلمية والبحثية وبين دخولهم الشهرية التي لم تعد تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر

## تآكل الأجور يدفع الأساتذة للبحث عن مصادر دخل خارج الجامعات

وتشير الوقائع الميدانية داخل الجامعات إلى أن راتب عضو هيئة التدريس يظل ثابتاً نسبياً رغم التدرج الوظيفي والوصول إلى درجات علمية عليا مثل أستاذ وأستاذ مساعد، ما يجعل الدخل غير متناسب مع حجم المسؤوليات الأكاديمية والتدريسية

وبسبب هذا التدهور، اضطر عدد كبير من الأساتذة إلى البحث عن أعمال إضافية في الجامعات الخاصة أو الاستشارات العلمية خارج الحرم الجامعي، وهو ما ينعكس على مستوى التفرغ للبحث العلمي وتطوير المناهج الدراسية داخل الجامعات الحكومية

كما يعاني أعضاء هيئة التدريس من ضعف واضح في البدلات والحوافز المرتبطة بالإشراف على الرسائل العلمية والمناقشات، إضافة إلى تدني قيمة بدل الجودة، وهو ما يفاقم شعورهم بعدم العدالة داخل المنظومة التعليمية وفي هذا السياق، يرى أستاذ السياسات التعليمية الدكتور ياسر عبد الجواد أن استمرار تثبيت الرواتب دون ربطها بالتضخم يخلق فجوة هيكلية تؤثر مباشرة على جودة التعليم الجامعي واستقرار الكوادر الأكاديمية ويضيف عبد الجواد أن فقدان الحافز المادي يدفع الكفاءات الشابة إلى الهجرة التدريجية نحو القطاع الخاص أو الخارج، ما يضعف البنية البحثية داخل الجامعات الحكومية على المدى الطويل

كما تشير الباحثة في اقتصاديات التعليم الدكتورة نجلاء فتحي إلى أن غياب تحديث دوري لهيكل الأجور يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للدخل، وهو ما ينعكس سلباً على الإنتاج العلمي والبحثي

وبالتالي تصبح المنظومة التعليمية أمام معادلة مختلة تجمع بين ارتفاع التكاليف التشغيلية وضعف العائد المادي للعاملين، ما يهدد استقرار العملية الأكاديمية بشكل عام

## هيكل الأجور القديم يعمق الفجوة بين التعليم والاقتصاد

وتعتمد الجامعات الحكومية حتى الآن على جداول مالية تعود إلى تعديلات تشريعية قديمة، بعضها مستمر منذ عام 2006، رغم تغير الظروف الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة

وتوضح البيانات أن العلاوات الدورية السنوية لأعضاء هيئة التدريس تتراوح بين 36 و75 جنيهاً فقط حسب الدرجة العلمية، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين قيمة العمل الأكاديمي والعائد المالي الفعلي

ومع استمرار هذا الوضع، تتزايد المطالبات داخل الأوساط الأكاديمية بإعادة هيكلة شاملة للأجور والبدلات بما يتناسب مع حجم المسؤوليات البحثية والتعليمية الملقاة على أعضاء هيئة التدريس

وفي هذا الإطار، يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد البنا أن ثبات الأجور في قطاع التعليم العالي يؤدي إلى تراجع تنافسية الجامعات في استقطاب الكفاءات، خاصة في ظل المنافسة الإقليمية والدولية

ويضيف البنا أن الاستثمار في التعليم لا يكتمل دون استثمار مباشر في العنصر البشري، لأن جودة البحث العلمي مرتبطة بشكل أساسي بالاستقرار المالي للأكاديميين

كما تشير أستاذة الإدارة العامة الدكتور سحر مصطفى إلى أن استمرار العمل بهياكل أجور قديمة يخلق خلافا في العدالة الوظيفية داخل الدولة، خصوصا في القطاعات ذات الطابع المعرفي

وبناء على ذلك، تتحول الفجوة المالية داخل الجامعات إلى عامل طارد للكفاءات، بدلا من أن تكون بيئة جاذبة للعقول العلمية والبحثية

### الهجرة الأكاديمية تهدد مستقبل الجامعات الحكومية

وتحذر تقارير أكاديمية من استمرار نزيف الكفاءات داخل الجامعات الحكومية، نتيجة تزايد توجه أعضاء هيئة التدريس إلى العمل في الخارج أو في مؤسسات تعليمية خاصة توفر دخلا أعلى

ويؤدي هذا الاتجاه إلى ضعف الإنتاج البحثي المحلي وتراجع تصنيف الجامعات المصرية في المؤشرات الدولية، نتيجة فقدان الخبرات المتراكمة وعدم استقرار الكوادر العلمية

كما يعاني القطاع من ضغط متزايد على أعضاء هيئة التدريس الباقين، الذين يتحملون أعباء تدريسية وبحثية أكبر في ظل نقص الكوادر المتخصصة

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير في التعليم العالي الدكتور عمرو سلامة أن هجرة العقول لا ترتبط فقط بالراتب، بل بمنظومة متكاملة تشمل بيئة البحث والدعم المؤسسي والاستقرار الوظيفي

ويضيف سلامة أن استمرار ضعف الأجور يمثل العامل الأبرز في تسريع خروج الكفاءات، خاصة في التخصصات العلمية والطبية والهندسية

كما تشير أستاذة علم الاجتماع التربوي الدكتورة هبة منصور إلى أن فقدان الاستقرار الاقتصادي داخل الجامعات يعكس على جودة التعليم المقدم للطلاب بشكل مباشر

ومع استمرار هذا الاتجاه، تصبح الجامعات الحكومية أمام تحدي حقيقي في الحفاظ على دورها كحاضنة أساسية للمعرفة وإنتاج البحث العلمي

### أزمة التمويل والعدالة التعليمية في ميزان الدولة

وتظهر الموازنات العامة زيادة في مخصصات التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن توزيع هذه المخصصات لا يعكس بشكل واضح على دخول أعضاء هيئة التدريس أو تحسين بيئة العمل الأكاديمية

وتشير الأرقام إلى تخصيص مئات المليارات لقطاع التعليم، لكن جزءا محدودا فقط يصل إلى تحسين الأجور والبدلات داخل الجامعات الحكومية

ويثير هذا التباين تساؤلات حول أولويات الإنفاق التعليمي، ومدى توافقه مع الهدف المعلن بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

وفي هذا السياق، يرى الخبير المالي الدكتور سامي رزق أن المشكلة لا تكمن في حجم الإنفاق فقط، بل في كفاءة توجيه الموارد داخل المنظومة التعليمية

ويضيف رزق أن غياب آليات واضحة لربط التمويل بالأداء يؤدي إلى ضعف الأثر الحقيقي للإنفاق العام على جودة التعليم

كما تؤكد الباحثة الاقتصادية الدكتورة مروة حلمي أن تحسين التعليم العالي يبدأ من تحسين وضع الأستاذ الجامعي، باعتباره المحرك الأساسي للعملية التعليمية

وبالتالي يصبح إصلاح هيكल الأجور ضرورة استراتيجية وليس مطلبا فئويا، لأنه يرتبط مباشرة بجودة مخرجات التعليم والتنمية البشرية

وفي النهاية، تكشف أزمة رواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية عن خلل هيكلي ممتد بين الأجور والتضخم والعدالة التعليمية، ما يضع مستقبل التعليم العالي أمام تحديات متزايدة تهدد استقراره وتطوره